البرهان الثاني: ?.. وما كان معه من إله إذا لذهب كلّ إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض...?(1). «في الآية حجتان على وحدانية الاله: إحداهما: قوله: ?... إذا لذهب كلّ إله بما خلق...? وهي راجعة إلى برهان التمانع الذي تقدم بيانه، وحاصله: أن تعدد الإله مستلزم التدبير المؤدي إلى الاختلال في نظم العالم وفساده. والأخرى: قوله: ?... ولعلا بعضهم على بعض...? بيانها: أن التدابير الجارية في الكون مختلفة، منها التدابير العرضية كالتدبيرين الجاريين في البر والبحر، وفي الماء والنار، ومنها التدابير الطولية التي تنقسم إلى تدبير عام كلي حاكم وتدبير خاص جزئي محكوم، كتدبير العالم الأرضي، وتدبير النبات الذي فيه، وكتدبير العالم السماوي وتدبير كوكب من الكواكب التي في السماء وكتدبير العالم المادي برمته وتدبير نوع من الأنواع المادية. فبعض التدبير، وهو التدبير العام الكلي يعلو بعضا، بمعنى أنّه بحيث لو انقطع عنه ما دونه بطل ما دونه لتقومه بما فوقه، كما أنّه لو لم يكن هناك عالم أرضي أو التدبير الذي يجري فيه بالعموم لم يكن عالم إنساني، ولا التدبير الذي يجري فيه بالخصوص. ولازم ذلك أن يكون الإله الذي يرجع إليه نوع عال من التدبير عالياً بالنسبة إلى الإله الذي فوض إليه من التدبير ما هو دونه وأخص منه وأخس، واستعلاء الإله على الإله الذي فوض إليه من التدبير ما هو دونه وأخص منه وأخس، واستعلاء الإله على الإله محال، لاستلزامه بطلان استقلال المستعلى عليه في تدبيره وتأثيره. إذ لا يجامع توقف التدبير على الغير والحاجة إليه الاستقلال، فيكون السافل منهما مستمداً في تأثيره محتاجاً فيه إلى العالي، فيكون سبباً من الأسباب التي يتوسل بها إلى تدبير ما دونه لا إلهاً مستقلا بالتأثير، فيكون ما فرض، إلهاً غير اله، بل سبباً يدبر به الأمر هذا خلف»(2).